بسم الله الرحمن الرحيم

موضوع: استخراج مطالب مفید «الخصائص» ابن جنی

محقق : محمدمهدی ولی زاده

الخصائص (ابن جنی) ؛ ج1 ؛ ص87

باب القول على اللغة و ما هی؟

أمّا حدّها (فإنها أصوات) يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم. هذا حدّها. و أمّا اختلافها فلما سنذكره فی باب القول عليها: أ مواضعة هی أم إلهام. و أما تصريفها و معرفة حروفها فإنها فعلة من لغوت. أی تكلمت؛ و أصلها لغوة ككرة، و قلة، و ثبة،

الخصائص (ابن جنی) ؛ ج1 ؛ ص88

باب القول على النحو

هو انتحاء سمت كلام العرب، فی تصرفه من إعراب و غيره؛ كالتثنية، و الجمع، و التحقير[1]، و التكسير و الإضافة، و النسب، و التركيب، و غير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فی الفصاحة، فينطق بها و إن لم يكن منهم؛ و إن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها. و هو فی الأصل مصدر شائع، أی نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أنّ الفقه فی الأصل مصدر فقهت الشیء

[1] (1) أی التصغير.

أى عرفته، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل و التحريم؛ و كما أن بيت اللّه خصّ به الكعبة، و إن كانت البيوت كلّها للّه. و له نظائر فى قصر ما كان شائعا فى جنسه على أحد أنواعه. و قد استعملته العرب ظرفا، و أصله المصدر.

الخصائص (ابن جنى) ؛ ج1 ؛ ص89

باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ؛ أ لا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، و شكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما و نصب الآخر الفاعل من المفعول، و لو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه.

فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، و كذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى فى اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، و تأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم و التأخير؛ نحو أكل يحيى كمّثرى:

لك أن تقدّم و أن تؤخر كيف شئت؛ و كذلك ضربت هذا هذه، و كلّم هذه هذا؛ و كذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرّف؛ نحو قولك أكرم اليحييان البشريين، و ضرب البشريين اليحيون؛ و كذلك لو أومأت إلى رجل و فرس، فقلت: كلّم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل و المفعول أيّهما شئت؛ لأن فى الحال بيانا لما تعنى. و كذلك قولك ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأمّ من البنت معروفة، غير منكورة. و كذلك إن ألحقت الكلام ضربا من الإتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان؛ نحو ضرب يحيى نفسه بشرى، أو كلّم بشرى العاقل معلّى، أو كلم هذا و زيدا يحيى. و من أجاز قام و زيد عمرو لم يجز ذلك فى نحو «كلّم هذا و زيد يحيى» و هو يريد كلم هذا يحيى و زيد، كما يجيز «ضرب زيدا و عمرو جعفر».

فهذا طرف من القول أدّى إليه ذكر الإعراب.

و أمّا لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه؛ و فلان معرب عما فى نفسه أى مبين له، و موضح عنه؛ و منه عرّبت الفرس تعريبا إذا بزغته، و ذلك أن تنسف أسفل حافره، و معناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيّا من أمره لظهوره إلى مرآة العين، بعد ما كان مستورا؛ و بذلك تعرف حاله: أصلب هو أم رخو؟

الخصائص (ابن جنى)، ج1، ص: 90

(و أ صحيح) هو أم سقيم؟ و غير ذلك.

و أصل هذا كله قولهم «العرب» و ذلك لما يعزى إليها من الفصاحة، و الإعراب، و البيان. و منه قوله فى الحديث «الثّيب تعرب عن نفسها» و المعرب: صاحب الخيل العراب.

الخصائص (ابن جنى) ؛ ج1 ؛ ص91

باب القول على البناء

و هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا: من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. و كأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لمّا لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمى بناء، من حيث كان البناء لازما موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره؛ و ليس كذلك سائر الآلات المنقولة المتبذلة، كالخيمة و المظلة، و الفسطاط و السرادق، و نحو ذلك

الخصائص (ابن جنى) ؛ ج1 ؛ ص156

باب فی تعارض السماع و القیاس

إذا تعارضا نطقت بالمسموع علی ما جاء علیه، و لم تقسه فی غیره؛ و ذلک نحو قول اللّه تعالی: اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطانُ [المجادلة: 19] فهذا لیس بقیاس؛ لکنه لا بدّ من قبوله؛ لأنک إنما تنطق بلغتهم، و تحتذی فی جمیع ذلک أمثلتهم. ثم إنک من بعد لا تقیس علیه غیره؛ أ لا تراک لا تقول فی استقام: استقوم، و لا فی استباع: استبیع.

فأمّا قولهم «استنوق الجمل» و «استتیست الشاة» و «استفیل الجمل» فکأنه أسهل من استحوذ؛ و ذلک أن استحوذ قد تقدّمه الثلاثی معتلا؛ نحو قوله:

یحوذهنّ و له حوذیّ کما یحوذ الفئة الکمیّ

- یروی بالذال و الزای: یحوذهن و یحوزهن- فلما کان استحوذ خارجا عن معتلّ: أعنی حاذ یحوذ، وجب إعلاله؛ إلحاقا فی الإعلال به. و کذلک باب أقام، و أطال، و استعاذ، و استزاد، مما یسکن ما قبل عینه فی الأصل؛ أ لا تری أن أصل أقام أقوم، و أصل استعاذ استعوذ، فلو أخلینا و هذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحیح العین لسکون ما قبلها؛ غیر أنه لمّا کان منقولا و مخرجا من معتلّ- هو قام، و عاذ- أجری أیضا فی الإعلال علیه. و لیس کذلک «استنوق الجمل» و «استتیست الشاة» لأن هذا لیس منه فعل معتلّ؛ أ لا تراک لا تقول: ناق و لا تاس؛ إنما الناقة و التیس اسمان لجوهر، لم یصرّف منهما فعل معتلّ. فکان خروجهما علی الصّحة أمثل منه فی باب استقام و استعاذ. و کذلک استفیل.

و مع هذا أيضا فإن استنوق، و استتيس شاذّ؛ أ لا تراك لو تكلّفت أن تأتى باستفعل من الطود، لما قلت: استطود، و لا من الحوت استحوت، و لا من الخوط استخوط؛ و لكان القياس أن تقول: استطاد، و استحات، و استخاط.

و العلّة فى وجوب إعلاله و إعلال استنوق، و استفيل، و استتيست أنا قد أحطنا علما بأن الفعل إنّما يشتقّ من الحدث لا من الجوهر؛ أ لا ترى إلى قوله (و أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقّا من المصدر. و كان قياس مصدره أن يكون معتلا، فيقال: استناقة، كاستعانة، و استشارة. و ذلك أنه و إن لم يكن تحته ثلاثىّ معتلّ كقام و باع فيلزم إجراؤه فى الإعلال عليه، فإن باب الفعل إذا كانت عينه أحد الحرفين أن يجىء معتلا، إلا ما يستثنى من ذلك؛ نحو طاول، و بايع، و حول، و عور، و اجتوروا، و اعتونوا؛ لتلك العلل المذكورة هناك. و ليس باب أفعل و لا استفعل منه. فلمّا كان الباب فى الفعل ما ذكرناه من وجوب إعلاله، وجب أيضا أن يجىء استنوق و نحوه بالإعلال؛ لاطّراد ذلك فى الفعل؛ كما أن الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل و الغارب، إلا أن عينه حرف علّة لم يأت عنهم إلا مهموزا، و إن لم يجر على فعل؛ أ لا تراهم همزوا الحائش[2]، و هو اسم لا صفة، و لا هو جار على فعل، فأعلّوا عينه، و هى فى الأصل واو من الحوش.

فإن قلت: فلعلّه جار على حاش، جريان قائم على قام؛ قيل: لم نرهم أجروه صفة، و لا أعملوه عمل الفعل؛ و إنما الحائش: البستان بمنزلة الصّور، و بمنزلة الحديقة فإن قلت: فإن فيه معنى الفعل؛ لأنه يحوش ما فيه من النخل و غيره، و هذا يؤكّد كونه فى الأصل صفة، و إن كان قد استعمل استعمال الأسماء؛ كصاحب و والد؛ قيل: ما فيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة؛ أ لا ترى إلى

الخصائص (ابن جنى)، ج1، ص: 158

قولهم: الكاهل و الغارب، و هما و إن كان فيهما معنى الاكتهال و الغروب فإنهما اسمان.

---

[2] (1) الحائش: جماعة النخل و الطّرفاء: ضرب من الشجر.

و لا يستنكر أن يكون فى الأسماء غير الجارية على الأفعال معانى الأفعال. من ذلك قولهم: مفتاح، و منسج، و مسعط، و منديل، و دار، و نحو ذلك؛ تجد فى كل واحد منها معنى الفعل، و إن لم تكن جارية عليه. فمفتاح من الفتح، و منسج من النسج، و مسعط من الإسعاط، و منديل من الندل، و هو التناول؛ قال الشاعر:

على حين ألهى الناس جلّ أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

و كذلك دار: من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها؛ و كذلك كثير من هذه المشتقّات تجد فيها معانى الأفعال و إن لم تكن جارية عليها. فكذلك الحائش جاء مهموزا و إن لم يكن اسم فاعل، لا لشىء غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه؛ نحو قائم، و بائع، و صائم. فاعرف ذلك. و هو رأى أبى علىّ رحمه اللّه، و عنه أخذته لفظا و مراجعة و بحثا.

و مثله سواء الحائط: هو اسم بمنزلة الركن و السقف، و إن كان فيه معنى الحوط. و مثله أيضا العائر للرمد، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج، و الباطل، و الباغز، و ليس اسم فاعل و لا جاريا على معتلّ؛ و هو كما تراه معتلّ.

الخصائص (ابن جنى)، ج1، ص: 159

فإن قلت: فما تقول فى استعان و قد أعلّ، و ليس تحته ثلاثىّ معتلّ، أ لا تراك لا تقول: عان يعون كقام يقوم؟ قيل: هو و إن لم ينطق بثلاثيّه فإنه فى حكم المنطوق به، و عليه جاء أعان يعين.

و قد شاع الإعلال فى هذا الأصل؛ أ لا تراهم قالوا: المعونة- فأعلّوها كالمثوبة، و المعوضة[3]- و الإعانة، و الاستعانة. فأمّا المعاونة فكالمعاودة: صحّت لوقوع الألف قبلها.

فلمّا اطّرد الإعلال فى جميع ذلك دلّ أن ثلاثيّه و إن لم يكن مستعملا فإنه فى حكم ذلك. و ليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع (أن) لنصب الأفعال فى تلك الأجوبة، و هى الأمر و النهى و بقيّة ذلك، و إن لم تستعمل قطّ. فإذا جاز اعتقاد ذلك، و طرد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته فى النفس، كان إعلال نحو أعان، و استعان، و معين، و مستعين، و الإعانة و الاستعانة- لاعتقاد كون الثلاثىّ من ذلك فى حكم الملفوظ به- أحرى و أولى.

و أيضا فقد نطقوا من ثلاثيّه بالعون، و هو مصدر، و إذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يتخالج شكّ فى الفعل الذى هو الفرع؛ قال لى أبو علىّ بالشام:

إذا صحّت الصفة فالفعل فى الكفّ. و إذا كان هذا حكم الصفة كان فى المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشدّ ملابسة للفعل من الصفة؛ أ لا ترى أن فى الصفة [ما ليس بمشتق] نحو قولك: مررت بإبل مائة، و مررت برجل أبى عشرة أبوه، و مررت بقاع عرفج[4] كلّه، و مررت بصحيفة طين خاتمها، و مررت بحيّة ذراع طولها، و ليس هذا مما يشاب به المصدر، إنما هو ذلك الحدث الصافى؛ كالضرب، و القتل، و الأكل، و الشرب.

فإن قلت: أ لا تعلم أن فى الناقة معنى الفعل. و ذلك أنها فعلة من التنوّق فى الشىء و تحسينه، قال ذو الرمّة:

...تنوّقت به حضرميّات الأكفّ الحوائك

[3] (1) المعوضة: العوض.
[4] (2) العرفج: نبات طيب الرائحة، واحده عرفجة.

و التقاؤهما أن الناقة عندهم مما يتحسّن به و يزدان بملكه؛ و بالإبل يتباهون، و عليها يحملون و يتحمّلون؛ و لذلك قالوا لمذكّرها: الجمل؛ لأنه فعل من الجمال، كما أن الناقة فعلة من التنوّق. و على هذا قالوا: قد كثر عليه المشاء، و الفشاء، و الوشاء، إذا تناسل عليه المال. فالوشاء فعال من الوشى، كأنّ المال عندهم زينة و جمال لهم، كما يلبس من الوشى للتحسّن به. و على ذلك قالوا: ما بالدار دبّيج، فهو فعّيل من لفظ الديباج و معناه. و ذلك أن الناس هم الذين يشون الأرض، و بهم تحسن، و على أيديهم و بعمارتهم تجمل. و عليه قالوا: إنسان؛ لأنه فعلان من الأنس.

فقد ترى إلى توافى هذه الأشياء، على انتشارها، و تباين شعاعها، و كونها عائدة إلى موضع واحد؛ لأن التنوّق، و الجمال، و الأنس، و الوشى، و الديباج، مما يؤثر و يستحسن- و كنت عرضت هذا الموضع على أبى علىّ رحمه اللّه فرضيه و أحسن تقبّله- فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ؛ من حيث كان فى الناقة معنى الفعل من التنوّق، دون أن يكون بعيدا عنه؛ كما رمت أنت فى أوّل الفصل. انقضى السؤال.

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ما قدّمنا. فأمّا ما فى الناقة من معنى الفعليّة و التنوّق، فليس بأكثر مما فى الحجر من معنى الاستحجار و الصلابة، فكما أن استحجر الطين و استنسر البغاث من لفظ الحجر و النّسر، فكذلك استنوق من لفظ الناقة، و الجميع ناء عن الفعل؛ و ما فيه من معنى الفعليّة إنما هو كما فى مفتاح و مدقّ و منديل و نحو ذلك منه.

و مما ورد شاذّا عن القياس و مطّردا فى الاستعمال قولهم: الحوكة، و الخونة.

فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، و هو فى الاستعمال منقاد غير متأبّ؛ و لا تقول على هذا فى جمع قائم: قومة، و لا فى صائم: صومة، و لو جاء على فعلة ما كان إلا معلّا. و قد قالوا على القياس: خانة.

الخصائص (ابن جنى)، ج1، ص: 161

و لا تكاد تجد شيئا من تصحيح نحو مثل هذا فى الياء: لم يأت عنهم فى نحو بائع، و سائر بيعة و لا سيرة. و إنما شذّ ما شذّ من هذا مما عينه واو لا ياء؛ نحو الحوكة، و الخونة، و الخول، و الدول. و علّته عندى قرب الألف من الياء و بعدها عن الواو، فإذا صحّحت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة. و ذلك أن الألف لمّا قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها، فكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها؛ لبعد الواو عنها؛ أ لا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفا استحسانا لا وجوبا؛ نحو قولهم فى طئ: طائىّ، و فى الحيرة: حارىّ، و قولهم فى حيحيت، و عيعيت، و هيهيت: حاحيت، و عاعيت، و هاهيت. و قلّما ترى فى الواو مثل هذا.

فإذا كان بين الألف و الياء هذه الوصل و القرب، كان تصحيح نحو بيعة، و سيرة، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحوكة و الخونة؛ لبعد الواو من الألف، و بقدر بعدها عنها ما يقل انقلابها إليها.

و لأجل هذا الذى ذكرناه عندى ما كثر عنهم نحو اجتوروا، و اعتونوا، و اهتوشوا. و لم يأت عنهم من هذا التصحيح شىء فى الياء؛ أ لا تراهم لا يقولون: ابتيعوا و لا استيروا و لا نحو ذلك، و إن كان فى معنى تبايعوا و تسايروا.

و على أنه قد جاء حرف واحد من الياء فى هذا فلم يأت إلا معلا؛ و هو قولهم:

استافوا، فی معنی تسایفوا، و لم یقولوا استیفوا؛ لما ذکرناه من جفاء ترک قلب الیاء ألفا فی هذا الموضع الذی قد قویت فیه داعیهٔ القلب. و قد ذکرنا هذا فی (کتابنا فی شعر هذیل) بمقتضی الحال فیه.

و إن شذّ الشیء فی الاستعمال و قوی فی القیاس کان استعمال ما کثر استعماله أولی، و إن لم ینته قیاسه إلی ما انتهی إلیه استعماله.

من ذلک اللغهٔ التمیمیّهٔ فی (ما) هی أقوی قیاسا و إن کانت الحجازیّهٔ أسیر استعمالا. و إنما کانت التمیمیّهٔ أقوی قیاسا من حیث کانت عندهم ک «هل» فی دخلوها علی الکلام مباشرهٔ کلّ واحد من صدری الجملتین: الفعل و المبتدأ؛ کما أن (هل) کذلک. إلا أنک إذا استعملت أنت شیئا من ذلک فالوجه أن تحمله علی

الخصائص (ابن جنی)، ج1، ص: 162

ما کثر استعماله، و هو اللغهٔ الحجازیهٔ؛ أ لا تری أن القرآن بها نزل. و أیضا فمتی رابک فی الحجازیّهٔ ریب من تقدیم خبر، أو نقض النفی فزعت إذ ذاک إلی التمیمیّهٔ؛ فکأنک من الحجازیّهٔ علی حرد، و إن کثرت فی النظم و النثر.

و یدلّک علی أن الفصیح من العرب قد یتکلّم باللغهٔ غیرها أقوی فی القیاس عنده منها ما حدّثنا به أبو علیّ رحمه اللّه قال: عن أبی بکر عن أبی العباس أن عمارهٔ کان یقرأ وَ لَا اللَّیْلُ سابِقُ النَّهارِ [یس: 40] بالنصب؛ قال أبو العباس:

فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت (سابق النهار) قال فقلت له فهلا قلته؟ فقال:

لو قلته لکان أوزن. فقوله: أوزن أی أقوی و أمکن فی النفس. أ فلا تراه کیف جنح إلی لغهٔ و غیرها أقوی فی نفسه منها. و لهذا موضع نذکره فیه.

و اعلم أنک إذا أدّاک القیاس إلی شیء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فیه بشیء آخر علی قیاس غیره، فدع ما کنت علیه، إلی ما هم علیه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فیه مخیّر: تستعمل أیّهما شئت. فإن صحّ عندک أن العرب لم تنطق بقیاسک أنت کنت علی ما أجمعوا علیه البتهٔ، و أعددت ما کان قیاسک أدّاک إلیه لشاعر مولّد، أو لساجع، أو لضرورهٔ؛ لأنه علی قیاس کلامهم.

بذلک وصّی أبو الحسن.

و إذا فشا الشیء فی الاستعمال و قوی فی القیاس فذلک ما لا غایهٔ و راءه؛ نحو منقاد اللغهٔ من النصب بحروف النصب، و الجرّ بحروف الجرّ، و الجزم بحروف الجزم، و غیر ذلک مما هو فاش فی الاستعمال، قویّ فی القیاس.

و أمّا ضعف الشیء فی القیاس، و قلّته فی الاستعمال فمرذول مطّرح؛ غیر أنه قد یجیء منه الشیء إلا أنه قلیل. و ذلک نحو ما أنشده أبو زید من قول الشاعر:

اضرب عنک الهموم طارقها ضربک بالسیف قونس الفرس

الخصائص (ابن جنی)، ج1، ص: 163

قالوا أراد: (اضربن عنک) فحذف نون التوکید، و هذا من الشذوذ فی الاستعمال علی ما تراه، و من الضعف فی القیاس علی ما أذکره لک. و ذلک أن الغرض فی التوکید إنما هو التحقیق و التسدید، و هذا مما یلیق به الإطناب و الإسهاب، و ینتفی عنه الإیجاز و الاختصار. ففی حذف هذه النون نقض الغرض. فجری وجوب استقباح هذا فی القیاس مجری امتناعهم من ادّغام الملحق؛ نحو مهدد، و قردد، و جلبب، و شملل، و

سبهلل[5]، و قفعدد[6]، فی تسلیمه و ترک التعرّض لما اجتمع فیه من توالی المثلین متحرّکین؛ لیبلغ المثال الغرض المطلوب فی حرکاته و سکونه، و لو ادّغمت لنقضت الغرض الذی اعتزمت.

و مثل امتناعهم من نقض الغرض امتناع أبی الحسن من توکید الضمیر المحذوف المنصوب فی نحو الذی ضربت زید؛ أ لا تری أنه منع أن تقول: الذی ضربت نفسه زید، علی أن «نفسه» توکید للهاء المحذوفة من الصلة.

و مما ضعف فی القیاس و الاستعمال جمیعا بیت الکتاب:

له زجل کأنّه صوت حاد إذا طلب الوسیقة أو زمیر

فقوله: «کأنه»- بحذف الواو و تبقیة الضمّة- ضعیف فی القیاس، قلیل فی الاستعمال. و وجه ضعف قیاسه أنه لیس علی حدّ الوصل و لا علی حدّ الوقف.

الخصائص (ابن جنی) ؛ ج1 ؛ ص289

باب فی الفرق بین تقدیر الإعراب و تفسیر المعنی

هذا الموضع کثیرا ما یستهوی من یضعف نظره إلی أن یقوده إلی إفساد الصنعة.

و ذلک کقولهم فی تفسیر قولنا (أهلک و اللیل) معناه الحق أهلک قبل اللیل، فربما دعا ذاک من لا دربة له إلی أن یقول (أهلک و اللیل) فیجرّه، و إنما تقدیره الحق أهلک و

---

[5] (1) السبهلل: الفارغ، یقال: جاء سبهللا أی لا شیء معه.
[6] (2) القفعدد: القصیر.

سابق الليل. و كذلك قولنا زيد قام: ربّما ظنّ بعضهم أن زيدا هنا فاعل فى الصنعة، كما أنه فاعل فى المعنى. و كذلك تفسير معنى قولنا: سرّنى قيام هذا و قعود ذاك، بأنه سرّنى أن قام هذا و أن قعد ذاك، ربما اعتقد فى هذا و ذاك أنهما فى موضع رفع لأنهما فاعلان فى المعنى. و لا تستصغر هذا الموضع؛ فإن العرب أيضا قد مرّت به و شمّت روائحه، و راعته. و ذلك أن الأصمعى أنشد فى جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا، ممدودا، مقيّدا، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها فى موضع جرّ إلا بيتا واحدا من الشعر:

يستمسكون من حذار الإلقاء بتلعات كجذوع الصيصاء

ردى ردى ورد قطاة صمّاء كدريّة أعجبها برد الماء

تطّرد قوافيها كلّها على الجرّ إلا بيتا واحدا، و هو قوله:

كأنها و قد رآها الرؤاء

الخصائص (ابن جنى) ؛ ج2 ؛ ص208

باب فى فرق بين الحقيقة و المجاز

الحقيقة: ما أقرّ فی الاستعمال علی أصل وضعه فی اللغة. و المجاز: ما کان بضدّ ذلک.

و إنما یقع المجاز و یعدل إلیه عن الحقیقة لمعان ثلاثة، و هی: الاتّساع، و التوکید، و التشبیه. فإن عدم هذه الأوصاف کانت الحقیقة ألبتّة.

فمن ذلک قول النبیّ صلّی اللّه علیه و سلم فی الفرس: هو بحر. فالمعانی الثلاثة موجودة فیه.

أمّا الاتساع فلأنه زاد فی أسماء الفرس التی هی فرس و طرف و جواد و نحوها البحر، حتی إنه إن احتیج إلیه فی شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقیّة تلک الأسماء؛ لکن لا یفضی إلی ذلک إلا بقرینة تسقط الشبهة.

و أما التشبیه فلأن جریه یجری فی الکثرة مجری مائه.

و أما التوکید فلأنه شبّه العرض بالجوهر، و هو أثبت فی النفوس منه، و الشبه فی العرض منتفیة عنه؛ أ لا تری أن من الناس من دفع الأعراض، و لیس أحد دفع الجواهر.

الخصائص (ابن جنی)، ج2، ص: 209

و کذلک قول اللّه سبحانه: وَ أَدْخَلْناهُ فِی رَحْمَتِنا [الأنبیاء: 75] هذا هو مجاز.

و فیه الأوصاف الثلاثة.

الخصائص (ابن جنی)، ج2، ص: 212

باب فی أن المجاز إذا کثر لحق بالحقیقة

اعلم أن أکثر اللغة مع تأمّله مجاز لا حقیقة. و ذلک عامّة الأفعال؛ نحو قام زید، و قعد عمرو، و انطلق بشر، و جاء الصیف و انهزم الشتاء. أ لا تری أن الفعل یفاد منه معنی

الجنسيهٔ فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام أى هذا الجنس من الفعل، و معلوم أنه لم يكن منه جميع القيام؛ و كيف يكون ذلك و هو جنس و الجنس يطبّق[٧] جميع الماضى و جميع الحاضر و جميع الآتى الكائنات من كل من وجد منه القيام. و معلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد (فى وقت واحد) و لا فى مائهٔ ألف سنهٔ مضاعفهٔ القيام كله الداخل تحت الوهم؛ هذا محال عند كل ذى لبّ. فإذا كان كذلك علمت أنّ (قام زيد) مجاز لا حقيقهٔ، و إنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع و المبالغهٔ و تشبيه القليل بالكثير. و يدلّ على انتظام ذلك لجميع جنسه أنك تعمله فى جميع أجزاء ذلك الفعل؛ فتقول: قمت قومهٔ، و قومتين، و مائهٔ قومهٔ، و قياما حسنا، و قياما قبيحا. فإعمالك إيّاه فى جميع أجزائه يدلّ على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها. و إنما يعمل الفعل من المصادر فيما فيه عليه دليل؛ أ لا تراك لا تقول: قمت جلوسا، و لا ذهبت مجيئا، و لا نحو ذلك لمّا لم تكن فيه دلالهٔ عليه.

الخصائص (ابن جنى) ؛ ج2 ؛ ص253

باب فى حفظ المراتب

هذا موضع يتسمّح الناس فيه، فيخلّون ببعض رتبه تجاوزا لها؛ و ربما كان سهوا عنها. و إذا تنبهت على ذلك من كلامنا هذا قويت به على ألا تضيع مرتبهٔ يوجبها القياس بإذن اللّه.

فمن ذلك قولهم فى خطايا: إن أصله كان خطائئ، ثم التقت الهمزتان غير عينين فأبدلت الثانيهٔ على حركهٔ الأولى، فصارت ياء: خطائى، ثم أبدلت الياء ألفا؛ لأن الهمزهٔ عرضت فى الجمع و اللام معتلهٔ، فصارت خطاء، فأبدلت الهمزهٔ على ما كان فى الواحد و هو الياء، فصارت خطايا. فتلك أربع مراتب: خطائئ، ثم خطائى، ثم خطاء،

[7] (1) يطبّق: أى يعم.

ثم خطايا. و هو- لعمرى- كما ذكروا؛ إلا أنهم قد أخلّوا من الرتب بثنتين: أما إحداهما فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تبدل ياؤها همزة خطايئ بوزن خطايع، ثم أبدلت الياء همزة فصارت: خطائئ بوزن خطاعع.

و الثانية أنك لمّا صرت إلى خطائى فآثرت إبدال الياء ألفا لاعتراض الهمزة فى الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة، فبدأت بإبدال الكسرة فتحة لتنقلب الياء ألفا، فصرت من خطائى إلى خطاءى بوزن خطاعى، ثم أبدلتها ألفا لتحرّكها و انفتاح ما قبلها، على حدّ ما تقول فى إبدال لام رحى و عصا، فصارت خطاء بوزن خطاعى، ثم أبدلت الهمزة ياء على ما مضى، فصارت خطايا. فالمراتب إذا ست لا أربع. و هى خطايئ، ثم خطائئ ثم خطائىّ، ثم خطائئ، ثم خطاءى، ثم خطاء، ثم خطايا. فإذا أنت حفظت هذه المراتب و لم تضع موضعا منها قويت دربتك بأمثالها، و تصرفت بك الصنعة فيما هو جار مجراها.

و من ذلك قولهم: إوزّة. أصل وضعها إوززة. فهناك الآن عملان:

أحدهما قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ساكنة؛ و الآخر وجوب الادغام. فإن قدّرت أنّ الصنعة وقعت فى الأوّل من العملين فلا محالة أنك أبدلت من الواو ياء، فصارت إيززة، ثم أخذت فى حديث الادغام فأسكنت الزاى الأولى و نقلت فتحتها إلى الياء قبلها، فلما تحركت قويت بالحركة فرجعت إلى أصلها- و هو الواو

- ثم ادّغمت الزاى الأولى فى الثانية فصارت: إوزّة كما ترى. فقد عرفت الآن على هذا أن الواو فى إوزة إنما هى بدل عن الياء التى فى إيززة، و تلك الياء المقدّرة بدل من واو (إوززة) التى هى واو وزّ.

و إن أنت قدّرت أنك لمّا بدأتها فأصرتها إلى إوززة أخذت فى التغيير من آخر الحرف، فنقلت الحركة من العين إلى الفاء فصارت إوزّة، فإن الواو فيها على هذا التقدير هى الواو الأصلية لم تبدل ياء فيما قبل ثم أعيدت إلى الواو؛ كما قدّرت ذلك فى الوجه الأوّل. و كان أبو على- رحمه اللّه- يذهب إلى أنها لم تصر إلى إيزة. قال: لأنها لو كانت كذلك لكنت إذا ألقيت الحركة على الياء بقيت بحالها ياء، فكنت تقول: إيزّة. فأدرته عن ذلك و راجعته فيه مرارا فأقام عليه. و احتجّ بأن الحركة منقولة إليها، فلم تقو بها. و هذا ضعيف جدّا؛ أ لا ترى أنك لمّا حرّكت عين طىّ، فقويت رجعت واوا فى طووىّ، و إن كانت الحركة أضعف من تلك؛ لأنها مجتلبة زائدة و ليست منقولة من موضع قد كانت فيه قويّة معتدّة.

و من ذلك بناؤك مثل فعلول من طويت. فهذا لا بدّ أن يكون أصله: طويوى.

فإن بدأت بالتغيير من الأوّل فإنك أبدلت الواو الأولى ياء لوقوع الياء بعدها، فصار التقدير إلى طييوى، ثم ادّغمت الياء فى الياء فصارت طيّوى (ثم أبدلت من الضمة كسرة فصارت طيّوى) ثم أبدلت من الواو ياء فصارت إلى طيّيى، ثم أبدلت من الضمة قبل واو فعلول كسرة؛ فصارت طيّيى، ثم ادّغمت الياء المبدلة من واو فعلول فى لامه فصارت طيّىّ. فلمّا اجتمعت أربع ياءات ثقلت، فأردت التغيير لتختلف الحروف، فحرّكت الياء الأولى بالفتح لتنقلب الثانية ألفا فتنقلب الألف واوا، فصار بك التقدير إلى طيىّ، فلمّا تحرّكت الياء التى هى بدل من واو طويوى الأولى قويت فرجعت بقوّتها إلى الواو فصار التقدير: طويىّ، فانقلبت الياء الأولى التى هى لام فعلول الأولى ألفا لتحركها و انفتاح ما قبلها فصارت طوايّ، ثم قلبتها واوا لحاجتك إلى حركتها- كما أنك لما احتجت إلى حركة اللام فى الإضافة إلى رحى قلبتها واوا- فقلت: طووىّ؛ كما تقول فى الإضافة إلى هوى علما: هوويّ. فلا بدّ أن تستقرئ هذه المراتب شيئا فشيئا، و لا تسامحك الصنعة بإضاعة شىء منها.

و إن قدّرت أنک بدأت بالتغيير من آخر المثال فإنک لمّا بدأته على طويوى أبدلت واو فعلول ياء فصار إلى طوييى ثم ادّغمت فصار إلى طوييّ (و أبدلت من ضمة العين[8] كسرة فصار التقدير طوييّ) ثم أبدلت من الواو ياء فصار طييّ ثم ادّغمت الياء الأولى فى الثانية فصار طيّيّ ثم عملت فيما بعد من تحريک الأولى بالفتح و قلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا ما كنت عملته فى الوجه الأوّل. و من شبّه ذلک بلىّ جمع قرن ألوى[9] فإنه يقول: طيّىّ و شيّى. و من قال: لى فضمّ فإنه يقول:

طيّىّ و شيّئ فيهما من طويت و شويت.

فاعرف بهذا حفظ المراتب فيما يرد عليک من غيره، و لا تضع رتبة ألبتّة؛ فإنه أحوط عليک و أبهر فى الصناعة بک بحول اللّه.

الخصائص (ابن جنى) ؛ ج2 ؛ ص267

باب فى إضافة الاسم إلى المسمى، و المسمى إلى الاسم

هذا موضع كان يعتاده أبو على رحمه اللّه كثيرا و يألفه و يأنق له و يرتاح لاستعماله. و فيه دليل نحوىّ غير مدفوع يدلّ على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمّى. و لو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه؛ لأن الشىء لا يضاف إلى نفسه.

(فإن قيل: و لم لم يضف الشىء إلى نفسه).

قيل: لأن الغرض فى الإضافة إنما هو التعريف و التخصيص، و الشىء إنما يعرّفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أن يعرف بغيره؛ لأن نفسه فى حالى تعريفه و

---

[8] (1) قوله(ضمة العين) سهو، و الصواب: ضمة اللام أولى.(نجار).
[9] (2) قرن ألوى: معوج.

تنكيره واحدة، و موجودة غير مفتقدة. و لو كانت نفسه هى المعرّفة له أيضا لما احتاج إلى إضافته إليها؛ لأنه ليس فيها إلا ما فيه، فكان يلزم الاكتفاء به، عن إضافته إليها. فلهذا لم يأت عنهم نحو هذا غلامه، و مررت بصاحبه، و المظهر هو المضمر المضاف إليه. هذا مع فساده فى المعنى؛ لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه و لا صاحبها.

فإن قلت: فقد تقول: مررت بزيد نفسه، و هذا نفس الحقّ، يعنى أنه هو الحقّ لا غيره.

قيل: ليس الثانى هو ما أضيف إليه من المظهر، و إنما النفس هنا بمعنى خالص الشىء و حقيقته. و العرب تحلّ نفس الشىء من الشىء محل البعض من الكل، و ما الثانى منه ليس بالأوّل، و لهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها و خطابها لهم، و أكثروا من ذكر التردّد بينها و بينهم

الخصائص (ابن جنى) ؛ ج3 ؛ ص102

(64) العدل اللغوى

1- العدل ضرب من التصرف، و فيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع. (1/ 103).

2- عدلوا (فعلا عن (فاعل) فى أحرف محفوظة هى: ثعل، زحل، غدر، عمر، زفر، جشم، قثم- و ما يقلّ تعداده. (1/ 103).

3- (فجار) معدول عن (فجرة) معرفة علما، و ليس معدولا عن الفجرة، و فى عبارة سيبويه تسمّح. (2/ 463).

4- قد يعدل عن فعيل فى الصفات إلى (فعال) لضرب من المبالغة نحو: طويل و طوال، و قليل و قلال، و سريع و سراع، و ليس كل فعيل يعدل عنه إلى فعال، فلا يقال:

جمال و بطاء و شداد و غراض- من: جميل و بطئ و شديد و غريض. (2/ 468).[10]

والحمدلله رب العالمين – محمدمهدی ولی زاده 8/7/95

[10] ابن‌جنی، عثمان بن جنی، الخصائص (ابن جني)، 3جلد، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، چاپ: 3.